مَا بَيْنَ النَقْدِ وَالتَفْنِيْدِ لِلْقَارِيّ فِي كِتَابِهِ المِرْقَاةُ عَلَى ابْنِ حَجَرٍ الهَيْتَمِيّ
دِرَاسَةٌ إِنْتِقَائِيَّةٌ فِي المَنْصُوبَاتِ

الباحث. أحمد محمد شداد أ.د رافد حميد سويدان

جامعة الانبار / كلية الآداب / قسم اللغة العربية

https://orcid.org/0009-0005-6807-5484

ahm23a1011@uoanbar.edu.iq

الملخص:

تناولتْ هذهِ الدراسةُ بحثًا يحملُ في طيَّاتهِ مواضعَ وقفَ عليهَا القاريّ في كتابهِ المرقاةُ ناقِدًا ومفنِدًا ومُخَطِأً لابن حجر الهيتميّ، إذْ وقفتُ على هذهِ المواضعَ مُبيّنًا ما إنْ كانَ القاريّ مُحِقًا في نقدهِ لابنِ حجرٍ أمْ لمْ يكنْ مُحِقًا، واعتمدتُ في دراستي على المنهجِ التحليليّ من خلالِ جمعِ ما قالهُ شرَّاحِ الحديثِ النَّبويّ الشريفِ وما قعَّدَ النحويُّونَ من قواعدَ للسيرِ على خطاها والنظرِ فيما إذا كانوا يتفقونَ في أقوالهمْ مع القاريّ أو معَ ابنِ حجر الهيتميّ، والمواضعُ التي انتقدَ القاريّ فيها ابنُ حجرٍ كثيرةٌ ولكنَّ دراستي كانتْ انتقائيَّةً لبعضِ المسائلِ في المنصوباتِ.

الكلماتُ المفتاحيَّةُ: (القاريّ، ابن حجر، الطيبيّ، المرقاة، فتح الإله).

Between Criticism and Refutation of Al-Qari in his Book Al-Mirqat ala Ibn Hajar Al-Haytami
A Selective Study in the Mansub

Researcher: Ahmed Mohammed Shaddad Prof. Dr. Rafid Hamid Suwaidan

University of Anbar / College of Arts / Department of Arabic Language

https://orcid.org/0009-0005-6807-5484

ahm23a1011@uoanbar.edu.iq

Abstract:

This study examines instances where Al-Qari, in his book Al-Mirqāt, criticized, refuted, and deemed Ibn Hajar Al-Haytami mistaken. I analyzed these instances to determine whether Al-Qari was justified in his critique of Ibn Hajar or

not. The study adopts an analytical methodology, gathering the views of hadith commentators and the grammatical principles established by linguists, following their framework to evaluate whether their opinions align with Al-Qari or Ibn Hajar Al-Haytami. Although Al-Qari's criticisms of Ibn Hajar are numerous, this study selectively addresses specific issues related to accusative constructions.

Keywords: (Al-Qari, Ibn Hajar, Al-Tibi, Al-Mirqāt, Fath al-Ilāh)

المقدمة:

الحمدُ للهِ العظيمِ سلطانهُ، الجزيلِ إحسانهُ، الواضحِ برهانهُ، قدَّرَ الأشياءَ بحكمتهِ، وخلقَ الخلقَ بقدرتهِ، أحمدهُ على ما أسبغَ من نعمهِ المتواترةِ، ومننهِ الوافرةِ، والصَّلاةُ والسلامُ على النَّبيّ الأُمِّيّ محمَّدٍ بنِ عبدِ اللهِ، أرسلهُ اللهُ بأحسنِ اللغاتِ وأفصحها، وأبينِ العباراتِ وأوضحِهَا، أظهرَ نورَ فضلِهَا على لسانهِ، وجعلها غايةَ التبيينِ، وخصَّهَا بها دونَ سائرِ المرسلينَ، صلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعينَ، وعلى من اهتدى بهديهِ إلى يومِ يُبعثونَ، أمَّا بعدُ:

قبلَ الولوجِ لابدَّ أنْ نُبَيّنَ نبذةً مختصرةً عن كتابِ المرقاةِ، إذْ يُعتبرُ المرقاةُ هو شرحٌ لمشكاةِ المصابيحِ للخطيبِ العمري التبريزي (٧٣٧هـ)، والمشكاةُ أيضًا بدورهِ مبنيٌ على جهودِ الإمامِ البغويّ(٥١٦هـ) في مصابيحِ السنةِ. ويعتبرُ مؤلفُ المرقاةِ الملا علي القاريّ أحدَ علماءِ الحديثِ لهُ مؤلفاتٌ كثيرةٌ، وكانَ عالمًا في القراءاتِ، ولهُ مؤلفاتٌ كثيرةٌ. وحقيقةُ الأمرِ أنَّ كلَّ من لهُ دِرايةٌ في اللغةِ العربيةِ بمجردِ اطلاعهِ على كتابِ الملا علي القاريّ فإنَّهُ سيُلاحظُ أنَّ القاريّ في أكثرِ الأحاديثِ التي وجَّهَ فيها بعضُ الألفاظِ يذكرُ آراءَ شُرَّاحِ الحديثِ ثُمَّ يذكرُ رأيَ ابنِ حجرٍ وبعدها يُعقِّبُ على قولهِ إمَّا بتضعيفِ قولِ ابنِ حجرٍ أو بتخطئتهِ وردِّهِ، وأنا من هنا انطلقتُ بعدَ التوكلِ على اللهِ وجمعتُ بعضَ المسائلِ في المنصوباتِ التي انتقدَ فيها القاريَ ابن حجرٍ، وبحثتُ لأبيّنَ ما إذا كانَ القاريّ مُحِقًا في نقدهِ أمْ لمْ يكنْ مُحِقًا، وارتأيتُ أنْ تكونَ شاكلةُ بحثي على هيئةِ مسائلَ وضعتُهَا في مبحثينِ، مبحثٌ يختصُّ بدراسةِ الأسماءِ، ومبحثٌ يختصُّ بدراسةِ الأفعالِ، و أوسمتُ كلَّ مسألةٍ بعنوانٍ، ثُمَّ أردفتُ البحثَ بخاتمةٍ، وثبتًا بالمصادرِ والمراجعِ.

وأخيرًا فما وُجِدَ في هذا البحثِّ من صوابٍ فهو من اللهِ وحدهُ، وما وجِدَ من نقصٍ أو خطأ أو تقصيرٍ

فمني ومن الشيطانِ الرجيمِ، وآخرُ دعوانا أن الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وصلَّى اللهُ وسلَّمَ وباركَ على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ وسلَّمَ تسليمًا كثيرًا.

المبحثُ الأولُ: دراسةٌ تحليليَّةٌ في الأسماء

المسألةُ الأولى: (تقديرُ العاملِ في كلمةِ "اسكاتكَ")

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:(كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يسكت بَين التَّكْبِير وَبَين الْقِرَاءَة إسكاتة قَالَ أَحْسبهُ قَالَ هنيَّة فَقلت بِأبي وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ إِسْكَاتُكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَة مَا تَقُولُ...)

ذكرَ القاريّ حديثَ أبي هريرةَ (رضيَّ اللهُ عنهُ)، وفيه:(إِسْكَاتُكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَة مَا تَقُولُ) وتناولَ القاريّ في معرضِ حديثهِ عن توجيهِ لفظةِ "إِسْكَاتَكَ" فقال: « بِالنَّصْبِ، وَقِيلَ بِالرَّفْعِ»[١].

وأشارَ القاريّ إلى قولِ الإمامِ المُظْهِري الذي ذهبَ إلى توجيهِ "إِسْكَاتَكَ" على أنَّها مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ أو منصوبٌ بنزعِ الخافضِ، فقال:« "إسكاتَكَ" بالنصب مفعول فعل مقدر؛ أي: أسألك عن إسكاتك: ما تقول فيه؟ ويجوز أن يكون تقديره: في إسكاتك ما تقول؟ فحُذِفت "في"، ونصب "إسكاتك"»[٢]. وهو ما ذكرهُ الإمامُ الطيبيُّ[٣].

وفصَّلَ الشيخُ ابنُ حجرٍ العسقلاني القولَ في توجيهِ لفظةِ "إِسْكَاتَكَ" ذاكرًا قولهُ بأنَّها بالرفعِ على الابتداءِ مبيّنًا أنَّ الرفعَ للأكثرِ على روايتنا' فقال:« "إسكاتك" بكسر أوله وهو بالرفع على الابتداء. وقال المظهري[٤]: هو بالنصب على أنه مفعول بفعل مقدر أي أسألك إسكاتك، أو على نزع الخافض .والذي في روايتنا بالرفع للأكثر»[٥].

وبيَّنَ القسطلانيّ أنَّ الشيخَ العسقلانيّ وجَّهَ لفظةَ "إِسْكَاتَكَ" بالرفع على الابتداءِ لكنَّهُ لم يذكرْ خبرهُ[٦].

في حين وافقَ ابنُ حجرٍ الهيتميّ ما ذكرهُ المظهري، فقال:« "إسكاتك" بالنصبِ بتقديرِ "أسألكَ" أو "في" بنصبهِ بنزعِ الخافضِ»[٧].

وذكرَ أحمد الكوراني الشافعي أنَّهُ نصبَ بفعلٍ مضمرٍ وبتقديرِ مضاف، فقال:« "إسكاتك" أي: أسألك إسكاتك، بتقدير مضاف؛ أي عن وجه سكاتك»[٨].

وبيَّنَ الإمامُ السيوطيّ أنَّ توجيهَ "إسكاتك" بالرفعِ على الابتداء، فقال:« "إسكاتك": بكسر أوله وهو بالرفع: مبتدأ، وللسرخسي والمستملي بفتح الهمزة وضم السين على الاستفهام[٩]، ولمسلم[١٠]: "أرأيت سكوتك"»[١١].

وتناولَ ابنُ شقيرٍ النّصب بفقدان الْخَافِض مستشهدًا بما وردَ في القرآنِ الكريمِ، فذكرَ قولَ اللهِ تعالى﴿**إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ ١٧٥**﴾ [١٢]، نصب أولياءه على فقدان الْخَافِض يَعْنِي يخوف بأوليائه فَلَمَّا أسقط الْبَاء نصب، وَمثله قَوْله جلّ ذكره﴿**ذِكۡرُ رَحۡمَتِ رَبِّكَ عَبۡدَهُۥ زَكَرِيَّآ ٢**﴾[١٣]، نصب عبد على فقدان الْخَافِض أَي: لعَبْدِهِ فَلَمَّا أسقط اللَّام نصب، وَمثله﴿ **أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا ٩٥**﴾[١٤]، أَي: من صِيَام وَمثله﴿ **مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنۡ هَٰذَآ ٣١**﴾[١٥]، أَي: ببشر فَلَمَّا اسقط الْبَاء نصب[١٦].

وبيَّنَ ابنُ السرَّاجِ في الأصولِ استعمالَ حذفِ حرفِ الجرِّ، فقال:« واعلم: أن من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين في اللفظ وحقه أن يتعدى إلى الثاني بحرف جرٍّ، إلا أنَّهم استعملوا حذف حرف الجرِّ فيه فيجوز فيه الوجهان في الكلام. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ١٥٥**﴾[١٧]، وسميته زيدًا وكنيت زيدًا أبا عبد الله ألا ترى أنَّك تقول: اخترت من الرجال وسميته بزيد وكنيته بأبي عبد الله ومن ذلك قول الشاعر[١٨]:

أستغفرُ الله ذَنْبًا لَسْتُ مُحصيهُ ... رَبَّ العبادِ إليهِ الوجهُ والعَمل

والشاهدُ هنا أنَّهُ أرادَ من ذنب، فحذف الجار وأوصل الفعل فنصب»[١٩].

وتعرَّضَ ابنُ الورَّاقِ في حديثهِ عن ما كان من الأفعالِ يتعدى بحرفِ جرٍّ وأشارَ أنَّ الأَصْل فِي هَذَا الْبَاب أَن يتَعَدَّى الْفِعْل بِحرف الْجَرّ، وَإِنَّمَا حذف حرف الْجَرّ اسْتِخْفَافًا، وَلَا يُقَاس عَلَيْهِ، وَأَكْثر مَا يحذف مِنْهُ حرف الْجَرّ إِذا كَانَ فِي الْفِعْل دَلِيل عَلَيْهِ، أَلا ترى أَن قَوْلك: اخْتَرْت الرِّجَال زيدا، أَن لفظ الِاخْتِيَار يَقْتَضِي تبعيضا، فَلهَذَا جَازَ حذف "من" لدلَالَة الْفِعْل عَلَيْهَا، وَمِنْه مَا يحذف اسْتِخْفَافًا لكثرته فِي كَلَامهم، كَقَوْلِهِم: "نصحت زيدا"، و"سميتك زيدا"، و"كنيتك أَبَا عبد الله"، لِأَنَّ هَذِه الْأَشْيَاء قد كثرت فِي كَلَامهم فاستخفوها، فحذفوا حرف الْجَرّ[٢٠].

ولا بدَّ من بيانِ ما إذا كانتْ مسألةُ النَّصبِ على نزعِ الخافضِ قياسيَّةٌ أم سماعيَّةٌ فممَّا سبقَ يتبيَّنُ أنَّ المنصوبَ على نزعِ الخافضِ حاصلٌ في كلامِ العربِ، فقدْ يحذفُ حرفُ الجرِّ وينصبُ المجرورُ وهو على ثلاثةِ أقسامٍ: سماعيٌّ وشاذٌّ وقياسيٌّ مطردٌ(٢١).

وبعدَ أن فصلنا المسألةَ وأشرنا إلى ما ذكرهُ النحاةُ وشرَّاحُ الحديثِ، تبيَّنَ أنَّ توجيهَ لفظةِ "إسكاتكَ" بالنصبِ على تقديرِ فعلٍ، أي: "أسألك"، أو على نزعِ الخافضِ أي: "في إسكاتك"، أولى، وهو ما ذهبَ إليهِ أكثرُ النحاةِ الذينَ أشاروا إلى أنَّ حرفَ الجرِّ إذا حذفَ عملَ الفعلُ بعدهُ.

كما أنَّ توجيهَ لفظةِ "إسكاتكَ" بالرفعِ التي خرجها ابنُ حجرٍ العسقلانيّ على أنَّها مبتدأٌ لم يذكرْ فيها الخبرَ.

لذا فإنَّ ما ذهبَ إليهِ القاريّ وابنُ حجرٍ الهيتميّ من أنَّ توجيهَ "إسكاتكَ" بالنصبِ على العمومِ هو الأولى، وأرى أنَّ النَّصبَ على نزعِ الخافضِ هو الأقوى؛ لأنَّ الفعلَ "سألَ" إذا كانَ بمعنى الطلبِ تعدى إلى مفعولينِ نحو: "سألتُ اللهَ الرحمةَ"، أمَّا إذا كانَ بمعنى الاستفهامِ فإنَّهُ يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ وإلى حرفِ الجرِّ "عن"، نحو: "سألتُ الطالبَ عن الدرسِ"، وما جاءَ في الحديثِ هو استفهامٌ عن سكوتِ النَّبيّ محمدٍ (صلَّى اللهُ عليهِ وسلم)، واللهُ تعالى أعلى وأعلم.

المسألةُ الثانيَّةُ: ((الظرفُ " أَوَّلُ" مُعربًا أمْ مَبنيًّا))

عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ:(كُنَّا نُصَلِّي وَرَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ، قَالَ: " سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ": فَقَالَ رَجُلٌ وَرَاءَهُ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: " مَنِ الْمُتَكَلِّمُ آنِفًا "، قَالَ: أَنَا قَالَ: " رَأَيْتُ بِضْعَةً وَثَلَاثِينَ مَلَكًا يَبْتَدِرُونَهَا، أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا أَوَّلَ)(٢٢).

تناولَ القاريّ في المرقاةِ حديثَ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، وفيهِ:(أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا أَوَّلَ) واسترسلَ بعرضِ بعضِ أقوالِ شرَّاحِ الحديثِ في توجيهِ لفظةِ "أَوَّل"(٢٣)، وأشارَ إلى ما ذكرهُ ابنُ الملكِ الذي ذهبَ إلى أنَّ النصبَ هو الأوجهُ، فقال:« أَوَّلَ بِالنَّصْبِ هُوَ الْأَوْجَهُ، أَيْ: أَوَّلَ مَرَّةٍ»(٢٤). وبيَّنَ ما ذكرهُ المظهريّ في المفاتيحِ من أنَّ أول مبنيٌّ على الضَّمِّ، فقال:« "أول": مبني على الضم، حُذف منه المضاف إليه، وتقديره: أولهم»(٢٥).

وذكرَ أيضًا قولَ العسقلانيّ الذي قال:« رُوِيَ "أَوَّلُ" بِالضَّمِّ عَلَى الْبِنَاءِ وَبِالنَّصْبِ عَلَى

الْحَالِ»[٢٦].

وأوردَ القاريّ توجيهَ الإمامِ الطيبيّ الذي قال:« "أَوَّل" مبني علي الضم، بأن حذف منه المضاف إليه، وتقديره،: أولهم، يعني كل واحد منهم يسرع ليكتب هذه الكلمات قبل الآخر»[٢٧].

وأشارَ إلى ما ذكرهُ ابن حجرٍ الهيتميّ الذي قال: « وَفِي رِوَايَةٍ: أَوَّل، وَلِكُلِّ وَجْهٍ إِذِ الْأَوَّلُ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ لِقَطْعِهِ عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا لَا مَعْنًى أَيْ: أَوَّلُهُمْ»[٢٨].

وتناولَ الكرمانيّ توجيهَ لفظةِ "أَوَّل"، وبيَّنَ أصلها، فقال:« و"أول" مبني على الضم وحذف منه المضاف إليه وتقديره "أولهم" يعني كلل واحد منهم يسرع ليكتب هذه الكلمات قبل الآخر ويصعد بها إلى حضرة الله تعالى لعظم قدرها وفي بعضها أول بالفتح. قال الجوهري[٢٩]: أصل أول "أوأل" على أفعل مهموز الوسط فقلبت الهمزة واوا وأدغم وقيل أصله وول فوغل فقلبت الواو الأولى همزة وإذا جعلته بصفة لم تصرفه تقول لقيته علما أول وإذا لم تجعله صفة صرفته نحو رأيته عاما أولا»[٣٠].

وقالَ ابنُ رجبٍ أنَّهُ رويَّ بالوجهينِ، فقالَ:« قوله: "أول" روي على وجهين: بضم اللام وفتحها. فالضم على أنه صفة لأي»[٣١].

وبيَّنَ الإمامُ الكوراني أنَّ التوجيهَ يستندُ إلى نوعِ الإضافةِ، فقال:« و"أَوَّل" بالضم على البناء على أنَّه ظرف مقطوع عن الإضافة المنوية؛ وبالنصب على الإعراب على أن الإضافة غير منوية»[٣٢].

وحكى أبو علي: "ابدأ بذا من أول" بالضم على نية معنى المضاف إليه؛ وبالخفض على نية لفظه؛ وبالفتح على نية تركها؛ ومنعه من الصرف للوزن والوصف[٣٣].

وتعرَّضَ الأُشْمُوني لهذهِ المسألةِ وبيَّنَ أنَّ "أَوَّل" ملازمة للإضافة، وتقطع عنها لفظا دون معنى؛ فتبنى على الضم؛ لشبهها حينئذ بحروف الجواب: في الاستغناء بها عما بعدها، مع ما فيها من شبه الحرف في الجمود والافتقار، واستشهدَ بقولِ معن بن أوس (عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ) حيث بنى "أول" على الضم؛ إذ لو أعربها لجاء بها منصوبة، وحذف لفظ المضاف إليه، ونية معناها سبب بنائها[٣٤].

وبعدَ أنْ تناولنا المسألةَ وعرضنا ما تحتملُ لفظةُ "أَوَّل" من توجيهاتٍ نحويةٍ توافقُ ما ذهبَ إليهِ أهلُ اللغةِ وشرَّاحِ الحديثِ تبيَّنَ لنا أنَّ لفظةَ "أَوَّل" إمَّا أن تكونَ مبنيةً على الضَّمِّ وذلكَ لِقَطْعِها عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا لَا مَعْنًى، وإمَّا أنَّ تكونَ معربةً وذلكَ في حالِ عدمِ نيَّةِ الإضافةِ.

فلفظةُ "أَوَّل" في الحديثِ الشريفِ في حالِ عدمِ نيَّةِ الإضافةِ تعربُ حالًا، وتمنعُ لفظةُ "أَوَّل" للوزنِ والوصفِ، وهذانِ الوجهانِ هما اللذانِ رجَّحهما ابنُ حجرٍ العسقلانيّ وابنُ حجرٍ الهيتميّ ومن تبعهم من الشرَّاحِ في توجيهِ لفظةِ "أَوَّل" على الوجهينِ المذكورينِ.

وبعدَ هذا تبيَّنَ لي أنَّ البناءَ على الضَّمِّ على نيَّةِ حذفِ المضافِ لفظًا دونَ معنًى هو الأولى؛ وذلكَ لأنَّ البناءَ على الضَّمِّ هو الأقربُ إلى المعنى بدليلِ ما في الحديثِ نفسهِ من أنَّ بضعةً وثلاثينَ ملكًا يبتدرونها ممَّا يدلُّ على أنَّ الضَّمَّ هو الموضِّحُ لهذهِ المبادرةُ أي: "أولهم"، فالضميرُ راجعٌ على أيِّ ملكٍ يبتدرها، أمَّا توجيهُ النَّصبِ فمعناهُ "حالَ كونهِ آخذًا بالمبادرةِ" وهو بعيدٌ، والله تعالى أعلم.

المسألةُ الثالثةُ: (("غير" بينَ الإستثناءِ وبينَ الصفةِ))

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَا يَرَوْنَ شَيْئًا مِنَ الْأَعْمَالِ تَرْكُهُ كُفْرٌ غَيْرَ الصَّلَاةِ[٣٥].

ذكرَ القاريّ حديثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، وفيهِ:(تَرْكُهُ كُفْرٌ غَيْرَ الصَّلَاةِ)، وتعرَّضَ إلى توجيهِ "غَيْرَ" فقال: « اسْتِثْنَاءٌ، وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ الضَّمِيرُ الرَّاجِعُ إِلَى " شَيْئًا "»[٣٦].

وأشارَ إلى ما ذكرهُ الطيبيُّ: «"غير" استثناء والمستثنى منه الضمير الراجع إلي "شيئاً" ويجوز أن يكون "غير" صفة أخرى لـ "شيئاً" المعنى: ما كنوا معتقدين ترك شيء من الأعمال يوجب الكفر إلا الصلاة»[٣٧].

وَجَوَّزَ ابْنُ حَجَرٍ، أَنْ يَكُونَ صِفَةً أُخْرَى لـ "شَيْئًا"، فقال:« "غير" مستثنى من ضمير شيء المضاف إليه ترك، أو صفة أخرى لـ "شيئًا" »[٣٨].

وتعقَّبَ القاريّ قولَ ابنِ حجرٍ وقال: « وَهُوَ بَعِيدٌ، بَلْ غَيْرُ مُفِيدٍ، ثُمَّ الْحَصْرُ يُفِيدُ أَنَّ تَرْكَ الصَّلَاةِ عِنْدَهُمْ كَانَ مِنْ أَعْظَمِ الْوِزْرِ وَأَقْرَبُ إِلَى الْكُفْرِ»[٣٩].

وممَّن تناولَ توجيهَ "غَيْرَ" الدِّهلوي الذي بيَّنَ أنَّ "غَيْرَ" بمعنى "إلا"[٤٠].

وفي مجيء "غير" مجردة من معنى الاستثناء وبمنزلةِ "مثل"، قال سيبويه في الاستثناء، قال حارثة بن بدر الغُدانيّ[٤١]:

يا كعبُ صبراً على ما كان من حَدَثٍ ... يا كعبُ لم يبقَ منا غيرُ أجلادِ

إلا بقياتُ أنفاسٍ نحشرجها ... كراحلٍ رائح أو باكر غادي

فإنَّ "غير" ههنا بمنزلة "مثل"، كأنَّك قلت: لم يبق منها مثل أجلاد إلا بقيات أنفاس.

وعلى ذا أنشد بعض الناس هذا البيت رفعا للفرزدق(٤٢):

ما بالمدينة دار غير واحدة ... دار الخليفة إلا دار مروانا

جعلوا "غير" صفة بمنزلة "مثل"، ومن جعلها بمنزلة الاستثناء لم يكن له بد من أن ينصب أحدهما، وهو قول ابن أبي إسحاق، وأمَّا إلا زيد فإنَّه لا يكون بمنزلة مثل إلا صفة(٤٣).

وفصَّلَ المبرِّدُ الاستثناءَ بـ "غير"، فقال: «اعْلَم أَن كل مَوضِع جَازَ أَن تستثني فِيهِ بـ "إِلَّا" جَازَ الِاسْتِثْنَاء فِيهِ بِغَيْر

وَ "غير" اسْم يَقع على خلاف الَّذِي يُضَاف إِلَيْهِ ويدخله معنى الِاسْتِثْنَاء لمضارعته إِلَّا وكل مَوضِع وَقع الِاسْم فِيهِ بعد إِلَّا على ضرب من الْإِعْرَاب كَانَ ذَلِك حَالا فِي غير إِلَّا أَن يكون نعتا فَيجْرِي على المنعوت الَّذِي قبلهَا وَذَلِكَ قَوْلك: "جَاءَنِي الْقَوْم غير زيد"؛ لِأَنَّك كنت تَقول: "جَاءَنِي الْقَوْم إِلَّا زيدا"

وَتقول: "هَذَا دِرْهَم غير قِيرَاط" كَقَوْلِك: "هَذَا دِرْهَم إِلَّا قيراطا"

وَتقول: "هَذَا دِرْهَم غير جيد"؛ لِأَنَّ غيرا نعت أَلا ترى أَنَّه لَا يَسْتَقِيم هَذَا دِرْهَم إِلَّا جيد فَأَما الْموضع الَّذِي يرْتَفع فِيهِ فَتَقول: "مَا جَاءَنِي أحد غير زيد" على الْوَصْف وعَلى الْبَدَل فالبدل كَقَوْلِك" "مَا جَاءَنِي أحد إِلَّا زيد"

وَتقول: "لقِيت الْقَوْم غير زيد" على النَّعْت إِذا كَانَ الْقَوْم على غير مَعْهُود وعَلى الْبَدَل وَالْوَجْه إِذا لم يكن مَا قبل غير نكرَة مَحْضَة أَلا يكون نعتا... (٤٤).

وتناولَ أبو علي الفارسيّ في بابِ ما جاءَ بمعنى "إلا" من الكلمِ وبيَّنَ أنَّ أصلَ "غير" أن تكونَ صفةً، فقال: « وحكم غير إذا وقعت في الاستثناء أن تعرب بالإعراب الذي يجب للاسم الواقع بعد إلا... وأصل غير أن تكون صفة خلاف مثلٍ وأصل إلا أن تكون للاستثناء ثم تدخل كل واحدة منهما على صاحبتها... وكذلك قوله عز وجل: ﴿**لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ** ﴾(٤٥)، من رفعه جعله صفة للقاعدين ومن جر جعله صفة للمؤمنين ومن نصب جعله

استثناء... »[٤٦].

وكذا أ شارَ الزمخشريّ إلى أنَّهُ قُرِئَ قولهُ تعالى ﴿ **غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ** ﴾[٤٧]، بالحركاتِ الثلاثِ، بالرفعِ صفةٌ للقاعدونَ وبالنَّصبِ استثناءً منهم أو حالًا عنهم والجرِّ صفةً للمؤمنينَ[٤٨].

ووضَّحَ الرماني الفرقَ في مجيء "غير" صفةً أو استثناءً، فقال: «والفرق بين: "أتاني القوم غير زيد"، بالرفع على الصفة، وبينه بالنصب على الاستثناء أنَّ الصفة لا توجب أن زيداً قد أتى، ولا أنه لم يأت؛ لأنه بمنزلة: "أتاني القوم مثل زيد".

وكذلك: "ما أتاني غير زيد"، إذا كان على الصفة أو الاستثناء ، فالاستثناء

يوجب أنه قد أتى زيد، كما يوجبه في: "ما أتاني إلا زيد"، وليس كذلك الصفة إذا جرت على أصلها، ولكن قد تكفي من الاستثناء»[٤٩].

وأشارَ ابنُ مالكٍ أنَّ الوصفَ بـ"غير" هو الأصلُ[٥٠].

وتطرَّقَ ابنُ هشامٍ لمسألةِ تأصيلِ "غير" بينَ الوصفيَّةِ والاستثنائيةِ، فقال: «وأصل "غير" أن يوصف بها إمَّا نكرة، نحو: ﴿ **صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعْمَلُۚ ٣٧** ﴾[٥١]، أو معرفة كالنكرة، نحو: ﴿ **غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ٧** ﴾[٥٢]، فإنَّ موصوفها "الَّذِينَ" وهم جنس لا قوم بأعيانهم.

وقد تخرج عن الصفة وتضمن معنى "إلا" فيستثنى بها اسم مجرور بإضافتها إليه، وتعرب هي بما يستحقه المستثنى بـ"إلا" في ذلك الكلام... »[٥٣].

وبعدَ أن أشرنا إلى ما ذكرهُ شرَّاحُ الحديثِ وما قعَّدَ النحويُّونَ من قواعدَ وضَّحوا من خلالها استعمالَ "غير" وما يرادُ بها وفقًا لهذهِ القواعدَ.

فحكمُ "غير" إذا وقعتْ في الاستثناءِ أنْ تعربَ بالإعرابِ الذي يجبُ للاسمِ الواقعِ بعدَ "إلا" تقول: "أتاني القوم غير زيدٍ". فتنصبُ غيراً نصبكَ الاسمَ الذي يقعُ بعدَ "إلا".

فلفظةُ "غير" الأصلُ فيها أنْ يوصفَ بها، وكذلكَ يستثنى بها حملًا على "إلا" فتعربُ حينئذٍ إعرابُ ما يستحقهُ المستثنى بـ"إلا" في ذلكَ الكلامُ أعني النصبَ.

وأشارَ سيبويه أنَّ "غير" قد تجيءُ مجردةً من معنى الاستثناءِ فتكونُ صفةً بمعنى "مثل" واستشهدَ بقولِ الفرزدق[٥٤]:

ما بالمدينة دار غير واحدة ... دار الخليفة إلا دار مروانا

جعلوا "غير" صفةً بمنزلةِ "مثل"، ومن جعلها بمنزلةِ الاستثناءِ لم يكنْ له بدٌّ من أنْ ينصبَ أحدهما.

لذا يتَّضحُ ممَّا سبقَ أنَّ "غير" في الحديثِ الشريفِ تحتملُ التوجهينِ، الاستثناءَ والصفةَ، فمن جعلها استثناءً حملها على "إلا" وأعربها إعرابَ الاسمِ الواقعِ بعدَ "إلا"، ولا يستثنى بها حتى يكونَ موضعها صالحًا لإلّا، فتقدّرُ "إلا" في موضعها وتنظرُ ما يستحقهُ الواقعُ بعدها.

ومن جعلها صفةً فقد استندَ على أنَّ الأصلَ أن يوصفَ بها، ومن جعلها صفةً لشيئًا فهو صوابٌ إذ يصحُّ التقديرُ:" لا يرونَ شيئًا غيرَ الصلاةِ من الأعمالِ تركهُ كفرٌ".

وكذلكَ ما يجوّزُ الوصفيَّةَ أنَّ "غير" يجوزُ أن تكونَ بمعنى "مثل" وهو رأي سيبويه[٥٥]، الذي ذكرَ أنَّ "غير" تجيءُ مجردةً من الاستثناءِ، فتكونُ حينئذٍ "غير" في الحديثِ صفةً ويصبحُ التقديرَ:" لا يرونَ شيئًا من الأعمالِ تركهُ كفرٌ مثل الصلاة"

لذا فإنَّ ما ذهبَ القاريّ من أنَّ توجيهَ "غير" صفةً بعيدٌ وغيرُ مفيدٍ لا دليلَ عليهِ وهو يعارضُ ما ذهبَ إليهِ علماءُ اللغةِ، و أنَّ ما ذهبَ إليهِ ابنُ حجرٍ الهيتميّ من جوازِ الوصفيةِ هو الصوابُ والله تعالى أعلى وأعلم.

المسألةُ الرابعةُ: (("أهلَ الديارِ" رفعًا ونصبًا وجرًّا))

عَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ:(السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَلَاحِقُونَ نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمُ الْعَافِيَةَ)[٥٦].

تناولَ القاريّ حديثَ بُرَيْدَةَ (رضيَّ اللهُ عنهُ)، وفيهِ:(السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ) وتعرَّضَ القاريّ إلى توجيهِ "أهلَ الديارِ" فقال: « بِالنَّصْبِ عَلَى النِّدَاءِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي الرِّوَايَةِ الْآتِيَةِ بِيَاءِ النِّدَاءِ »[٥٧].

ووجهَها ابنُ حجرٍ الهيتميّ على أنَّ نصبهُ على الاختصاص أفصحُ، فقال: «"أهلَ" بالنصبِ على الاختصاص، وهو أفصح أو النداء وبالجرِّ بدل من "كم" وفي الرواية الآتية "يا أهل"[٥٨] ، وبه يعلم أنَّ الأولى هنا مع حذفها تقديرها، والنصب على النداء، فهو لهذه القرينة أولى من الاختصاص ، وإن سلمنا أنَّه أفصح»[٥٩].

وبيَّنَ المناويّ في فيض القديرِ أنَّ توجيهَ "أهلَ الديارِ" يكون بالنَّصبِ على النداءِ وعلى تقديرِ حرفِ النداءِ(٦٠).

والمعروفُ عندَ النحويينَ أنَّ النداءَ إذا كانَ مضافًا فهو معربٌ أي منصوبٌ(٦١)، وهذا الحديثُ هو من هذا البابِ ولكنَّ الروايةَ هنا بحذفِ حرفِ النداءِ وفي روايةٍ إثباتُهَا، وفي حذفِ حرفِ النداءِ كلامٌ للنحويينَ مفادهُ أنَّ المنادى إذا كانَ قريبًا فيجوزُ حذفهُ وغيرهَا من المواضعِ التي أشارَ إليها النحويُّونَ(٦٢).

أمَّا فيما يخصُّ مسألةَ النَّصبِ على الاختصاصِ الذي جعلهُ الهيتميّ وجهًا فصيحًا، فما ذهبَ إليهِ يحتاجُ إلى بحثٍ في هذهِ المسألةِ فأقول: إنَّ اسلوبَ الاختصاصِ الذي ذكرهُ النحويُّونَ هو مقصورٌ على وجودِ ضميرِ الرفعِ المتكلمِ واقصدُ بهِ الضميرَ "نا" و"أنا" و"نحن" وكذا للمخاطبِ، وما ذهبتُ إليهِ هو ما نصَّ عليهِ النحويينَ إليكَ الأدلة:

ففصَّلَ سيبويه المسألةَ فقال: «لاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء فيجيء لفظه على موضع النداء نصبا لأن موضع النداء نصب، ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النداء، لأنهم لم يجروها على حروف النداء، ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النداء.

وذلك قولك: "إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا"، كأنه قال: "أعني"، ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النداء؛ لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب، وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله، ولكن ما بعده محمول على أوله. وذلك نحو قوله، وهو عمرو بن الأهتم(٦٣):

إنّا بني مِنْقَرٍ قومٌ ذوو حَسَبٍ ... فينا سَراةُ بني سَعْدٍ ونادِيها

وقال الفرزدق(٦٤):

ألمْ تَرَ أنّا بَني دارِمٍ ... زُرارةُ مِنّا أبو مَعبَدِ

فإنَّما اختص الاسم هنا ليعرف بما حمل على الكلام الأول، وفيه معنى الافتخار. وقال رؤبة(٦٥): بِنَا تَمِيمًا يُكشَفُ الضَّبابُ

وقولهم: "نحن العربَ أقرَى الناس للضيف"، فإنما أدخلت الألف واللام لأنك أجريت الكلام على ما النداء عليه، ولم تجره مجرى الأسماء في النداء. ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول: "يا العرب"، وإنما دخل في هذا الباب من حروف النداء أي وحدها، فجرى مجراه في النداء»(٦٦).

وتناولَ الزمخشريّ النصبَ على الاختصاص، فقال: « وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويقصد به الاختصاص لا النداء، وذلك قولهم: "أمّا أنا فأفعل كذا وكذا أيّها الرجل"، "نحن نفعل كذا وكذا أيّها القوم"، و "اللهمّ اغفر لنا أيّتها العصابة". جعلوا أياً مع صفته دليلاً على الاختصاص والتوضيح، ولم يعنوا بالرجل القوم والعصابة إلا انفسهم وما كنوا عنه بأنا ونحن والضمير في لنا. كأنه قيل: "أما أنا فأفعل كذا متخصصاً بذلك من بين الرجال"، و "نحن نفعل متخصصين من بين الأقوام"، و "اغفر لنا مخصوصين من العصائب"، ومما يجري هذا المجرى قولهم: "إنا معشر العرب نفعل كذا"»(٦٧).

وتطرَّقَ ابنُ يعيشٍ إلى مسألةِ النصبِ على الاختصاصِ، فقال:« وقد أجرتِ العرب أشياءَ اختصّوها على طريقة النداء لاشتراكهما في الاختصاص، فاسْتعير لفظُ أحدهما للآخر من حيث شارَكَه في الاختصاص... وهذا الاختصاص يقع للمتكلّم، نحوِ: "نحن نفعل أيُّها العِصابةُ"، وتعني بالعصابة أنفسَكم، وللمخاطب، نحوِ: "أنتم تفعلون أيّها القومُ"، ولا يجوز للغائب، لا تقول: "إنهم كذا أيّتُها العصابةُ". وقولهم: "أنا أفعل كذا أيّها الرجل"، و"نحن نفعل كذا أيّتها العصابة"، فـ "أيُّ" وصفتُها مرفوعٌ بالابتداء، وخبرُه محذوفٌ، أو خبرٌ محذوفُ المبتدأ. فإذا كان مبتدأ، فكأنّه قال: الرجلُ المذكور أو العصابةُ المذكورة مَن أُريد. وإذا كان خبرًا، فكأنّه قال: من أُريد الرجلُ المذكور أو العصابةُ المذكورة، إذ لا يقدَّر فيها حرفُ النداء، بل هي جملةٌ في موضع الحال، لأنّ الكلام قبلها تامٌّ. ولذلك مثَّلَهَا صاحبُ الكتاب بقوله: "أنا أفعل كذا متخصِّصًا من بين الرجال" و"نحن نفعل متخصِّصين من بين الأقوام". وذكرُ "أيّ" هنا وصفتِه توضيحًا وتأكيدًا إذ الاختصاص حاصلٌ من "أنا"، و"نحن"، فاعرفه»(٦٨).

وأشارَ أبو البقاءُ العكبري إلى أنَّ النصبَ على الاختصاصِ وردَ في الحديثِ النَّبويّ الشريفِ، فذكرَ حَدِيث أبي رَافع مولى رَسُول الله (صلى الله عَلَيْهِ وَسلم) ، وَقَوله (صلى الله عَلَيْهِ وَسلم) : (إِنَّا آل مُحَمَّد لَا تحل لنا الصَّدَقَة) (٦٩).

قَالَ العُكبريّ: " آل " منصوبٌ بإضمار أَعنِي، وأخص، وَلَيْسَ بمرفوع على أَنَّه خبر إِن ؛لِأَنَّ ذَلِك مَعْلُوم لَا يحْتَاج إِلَى ذكره وَخبر إِن: " لَا تحل لنا الصَّدَقَة "(٧٠).

وبناءً على ما تقدَّمَ من تفصيلٍ للمسألةِ وبيانِ ما إذا كانَ توجيهُ لفظةِ " أَهْلَ الدِّيَارِ" بالنَّصبِ على

النداءِ أو بالنَّصبِ على الاختصاصِ، فيتبيَّنُ أنَّ التوجيهَ الصوابَ هو بالنَّصبِ على النداءِ وعلى تقديرِ حرفِ النداءِ، وقدْ أشرتُ إلى ما ذكرهُ النحويُّونَ من جوازِ ذلكَ، فضلًا عن ذلكَ فممَّ يُؤَيِّدُ هذا التوجيهَ هو وجودُ روايةِ بياءِ النداءِ(٧١).

أمَّا النَّصبَ على الاختصاصِ فهو مقصورٌ على وجودِ ضميرِ الرفعِ المتكلمِ وأعني بهِ الضميرَ "أنا" و"نا" و"نحن" وكذا المخاطب، وقدْ عضَّدتُ كلامي وأشرتُ إلى ما نصَّ إليهِ النحويُّونَ رحمهم اللهُ في كتبهم.

لذا فإنَّ ما ذهبَ إليه ابنُ حجرٍ الهيتميّ من أنَّ النَّصبَ على الاختصاصِ أفصحُ قدْ جانبَ الصوابَ، واللهُ تعالى أعلمُ.

المبحثُ الثاني: دراسةٌ تحليليةٌ في الأفعالِ

المسألةُ الأولى:((إثباتُ النونِ في الفعلِ المضارعِ))

عَنْ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: قَالَ:(... وَإِنْ قَوِيتِ عَلَى أَنْ تُؤَخِّرِينَ الظُّهْرَ وَتُعَجِّلِينَ الْعَصْرَ، فَتَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَتُؤَخِّرِينَ الْمَغْرِبَ وَتُعَجِّلِينَ الْعِشَاءَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ...)(٧٢).

تناولَ القاريّ حديثَ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، وفيه:(عَلَى أَنْ تُؤَخِّرِينَ الظُّهْرَ وَتُعَجِّلِينَ الْعَصْرَ)، وتوقَّفَ على مسألةِ إثباتِ النونِ في " تُؤَخِّرِينَ وتُعَجِّلِينَ" ذاكرًا قولَ الإمامِ الطيبيّ بقولهِ: «وإثبات النونات في قوله: "أن تؤخرين وتعجلين" وغيرهما في مواقع "أن" المصدرية منقول على ما هو مثبت في كتب الأحاديث، مع أن توجيه إثباتها متعسر، اللهم إلا أن يتحمل ويقال: إن هذه هي المخففة من الثقيلة، وضمير الشأن مقدر، والله أعلم»(٧٣).

وذكرَ القاريّ قولَ ابنِ حجرٍ الهيتميّ في مسألةِ إثباتِ النونِ في " عَلَى أَنْ تُؤَخِّرِينَ" فقال: « الظَّاهِرُ أَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ لَكِنَّهَا لَا تَنْصِبُهُ حَمْلًا عَلَى مَا الْمَصْدَرِيَّةِ»، وَاستشهدَ القاريّ بقِرَاءَةِ ابْنِ مُجَاهِدٍ(٧٤): ﴿۞ **لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ ٢٣٣**﴾ (٧٥)، كَمَا أَنَّ مَا قَدْ تَنْصِبُ حَمْلًا عَلَى أَنْ وَمِنْهُ: (كَمَا تَكُونُوا يُوَلَّى عَلَيْكُمْ فِي رِوَايَةٍ)(٧٦)، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ». وأشارَ القاريّ إلى أنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ الْمَعْنَى أَنَّ شَرْطَهَا أَنْ تَقَعَ بَعْدَ فِعْلِ الْيَقِينِ أَوْ مَا نَزَلَ مَنْزِلَتَهُ، فَيُحْمَلُ قَوْلُهُ: إِنْ قَوِيتِ عَلَى مَعْنَى إِنْ عَلِمْتِ مِنْ نَفْسِكِ، أَوْ ظَنَنْتِ مِنْهَا الْقُوَّةَ وَالْقُدْرَةَ عَلَى ذَلِكَ(٧٧).

بَيْدَ أنَّني بعدَ مراجعتي لقولِ ابنِ حجرٍ الهيتميّ وجدتُ اختلافًا في القولِ، ونصهُ: « إثباتُ النونِ فيهِ وفيما بعدهُ مع أن المصدريةِ شاذًا ومحمولٌ على أنَّها مخففةٌ من الثقيلةِ»(٧٨).

وبما أنَّ النَّصَّينِ قد اختلفا والأولُ الذي نقلهُ القاريّ مناقضٌ لما وجدتهُ في فتحِ الإلهِ، وعليهِ سآخذُ بما وجدتهُ في فتحِ الإلهِ واعتمدُ عليهِ في هذهِ المسألةِ.

وذكرَ ابنُ جني قولَ الشاعرِ(٧٩):

أنَّ تَقْرَآنِ على أسْماءَ وَيْحَكُما ... مني السَّلامَ وأن لا تُشْعِرَا أحدَا

فقالَ: سألت عنه أبا عليّ رحمه الله فقال: هي مخفَّفة من الثقيلة كأنَّهُ قال "انكما تقرآن" إلا أنه خفّف من غير تعويضٍ وحدّثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال شبّه "أن" بـ "ما" فلم يُعملها كما لم يُعمل "ما"(٨٠).

وبيَّنِ الزمخشري أنَّ بعضَ العربِ يرفعُ الفعلَ بعَد "أن" تشبيها بـ "ما" قال الشاعر(٨١):

أنَّ تَقْرَآنِ على أسْماءَ وَيْحَكُما ... مني السَّلامَ وأن لا تُشْعِرَا أحدَا

وعن مجاهد أنَّهُ قرأ(٨٢) ﴿۞أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ٢٣٣﴾ (٨٣)، بالرفع(٨٤).

وذكرَ الزمخشريّ في تفسيرهِ أنَّ ابنَ عباسٍ (رضى الله عنهما) قرأَ برفعِ الفعلِ تشبيهاً لـ «أن» بـ «ما» لتأخيهما في التأويل(٨٥).

وأشارَ أبنُ الأنباريّ في الإنصافِ أنَّ من العربِ من لا يعمل " أن" المخففة مظهرة ويرفع ما بعدها تشبيهًا لها بـ"ما"؛ لأنَّها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر كما أنَّ "ما" تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر، ألا ترى أنَّك تقول "يعجبني أن تفعل" فيكون التقدير: يعجبني فعلك، كما تقول "يعجبني ما تفعل" فيكون التقدير: يعجبني فعلك، فلما أشبهتها من هذا الوجه شُبِّهَتْ بها في ترك العمل، وقد روى ابن مجاهد أنه قرئ(٨٦) ﴿۞أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ٢٣٣﴾ (٨٧)، بالرفع ، وقال الشاعر(٨٨):

يا صاحبي فَدَتْ نفسي نفوسكما ... وحيثما كنتما لَاقَيْتُمَا رَشَدَا

أن تَحْمِلَا حاجةً لِي خَفّ مَحْمِلُهَا ... تصنعا نعمةً عندي بها وَيَدَا

أنَّ تَقْرَآنِ على أسْماءَ وَيْحَكُما ... مني السَّلامَ وأن لا تُشْعِرَا أحدَا

فقال "أن تقرآن" فلم يعملها تشبيها لها بما، على ما بيّنّا(٨٩).

وبيَّنَ ابنُ مالكٍ في التسهيلِ في الحكم على "أنْ" فيما جاء من هذا النحو قولان:

فعند الكوفيين أنَّها المخففة من أنَّ، وجاز خلوها من العلم والظن؛ لأنَّهُ لا مانع منه في القياس.

ومذهب البصريين أنها التي تنصب المضارع، ولكنها شبهت بما أختها، وهي المصدرية، فحملت عليها في الإلغاء، فوقع المضارع بعدها مرفوعا، ووليها جملة ابتدائية، كما قد تلي ما، كقوله:

واصِلْ خليلَك ما التَّواصُلُ مُمْكِنٌ

وكلا القولين حسن(٩٠).

وخالفَ عبد القادر البغدادي ما اشتهرَ في بيانِ "أن" فيما إذا كانت ملغاةٌ عن العملِ أو أنَّها مخففةٌ من الثقيلةِ، فذكرَ قولَ الشاعرِ(٩١):

أنَّ تَقْرَآنِ على أسْماءَ وَيْحَكُما ... مني السَّلامَ وأن لا تُشْعِرَا أحدَا

فقال: على أن "أن" فيه، أن الناصبة للمضارع، أهملت حملًا على أختها "ما" عند البصريين، خلافًا للكوفيين في زعمهم أنها المخففة من الثقيلة. أقول: هكذا اشتهروا، والصواب العكس، فإن القول بأنها هي المخففة قول البصريين، والقول بأنها الناصبة الخفيفة وقد أهملت، قول الكوفيين، قال ابن جني في "الخصائص": سألت أبا علي، رحمه الله تعالى، عنه فقال: هي مخففة من الثقيلة، كأنَّهُ قال: أنَّكما تقرآن، إلا أنَّه خفف من غير تعويض. وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى، قال: شبه أن بما فلم يعملها كما لا يعمل ما.

وأحمد بن يحيى هو ثعلب أحد أئمة الكوفيين، والمحدث هو ابن السراج شيخ أبي علي الفارسي، وزاد في "سر الصناعة": وهذا مذهب البغداديين، وفي هذا بعد، وذلك أن "أن" لا تقع إذا وصلت حالًا أبدًا، إنما هي للمضي أو للاستقبال، نحو: سرني أن قام، ويسرني أن تقوم غدًا، ولا تقول: يسرني أن يقوم، وهو في واحدة منهما بالأخرى، وكل واحدة منهما لا تقع موقع صاحبتها، قال أبو علي: وأولي، أن المخففة من الثقيلة، الفعل بلا عوض ضرورة، وهذا على كل حال، وإن كان فيه بعض الضعف، أسهل مما ارتكبه الكوفيون(٩٢).

بعدَ أنْ تناولنا المسألةَ وبيَّنَّا ما ذكرهُ علماءُ اللغةِ وشرَّاحُ الحديثِ، يتضحُ لنا أنَّ في المسألةِ خلافًا بينَ البصريينَ والكوفيينَ رحمهم اللهُ تعالى.

فالبصريونَ يذهبونَ إلى أنَّها مصدريةٌ لكنَّها لا تنصبُ ما بعدها حملًا على "ما" المصدريةِ، ويستشهدونَ بما قُرئ كقولهِ تعالى: ﴿ **قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمۡزٗاۗ ٤١**﴾[٩٣]. في قراءةِ ابنِ أبي عبلةَ برفعِ "تكلمُ"[٩٤]، وذلكَ على إهمالِ "أن" حملًا على "ما" المصدريةِ، وقد روى ابن مجاهد أنه قرئ[٩٥] ﴿**أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ ٢٣٣**﴾ [٩٦]، برفعِ "يتمُّ"

ويستشهدونَ كذلكَ بما وردَ في كلامِ العربِ في الشعرِ وقد أشرنا إليهِ في الاعلى.

وهذا كلهُ يدلُّ إلى أنَّها لغةُ جماعةٍ من العربِ وهو ما ذهبَ إليهِ ابنُ يعيشٍ[٩٧].

أمَّا الكوفيونَ يذهبونَ إلى أنَّها مخففةٌ من الثقيلةِ ويكونُ ضميرُ الشأنِ مقدرٌ، أن تقعَ بعدَ فعلِ اليقينِ أو ما نزلَ منزلتهُ فيكونُ التقديرُ: : "إنْ علمتِ من نفسكِ أو ظننتِ منها القوةَ والقدرةَ"، وهذا هو تأويلُ ابنُ حجرٍ الهيتميّ.

لذا يمكنُ القولُ أنَّ ما ذهبَ إليهِ ابنُ حجرٍ الهيتميّ لهُ وجهٌ في العربيةِ وتأويلهُ خسنٌ ومقبولٌ، كما يمكنُ القولُ بأنَّ "أن" الواردةُ في الحديثِ الشريفِ مصدريةٌ لكنَّها لا تنصبُ ما بعدها حملًا على "ما" المصدرية، وهو ما أشارَ إليهِ الزمخشريّ وابنُ يعيشٍ وشرَّاحُ الألفيةِ (رحمهم اللهُ) في جوازِ إهمالِ "أن" المصدريةِ حملًا على "ما" المصدريةِ أختها؛ لاشتراكهما في معنى المصدريةِ ، واللهُ تعالى أعلم.

المسألةُ الثانيةُ:(("يدعو" منصوبًا بـ "أنْ" مضمرة أمْ مجزومًا من غيرِ حذفِ حرفِ العلةِ))

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): (إِذَا دَخَلْنَا عَلَى مَرِيضٍ فَمُرْهُ يَدْعُو لَكَ، فَإِنَّ دُعَاءَهُ كَدُعَاءِ الْمَلَائِكَةِ)[٩٨].

ذكرَ القاريّ حديثَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، وتوقَّفَ على توجيهِ الفعلِ " فَمُرْهُ يَدْعُو" وبيَّنَ أنَّ هناكَ "أنْ" مضمرةً أي: "مُرْهُ أنْ يَدْعُو"، وتعرَّضَ إلى ما ذكرهُ الإمامُ الطيبيّ الذي قالَ:« "يدعو" منصوبٌ بإضمار "أنْ" أي: "مُرْهُ أنْ يَدْعُو"، »[٩٩].

وأشارَ القاريّ إلى ما ذكرهُ ابنُ حجرٍ الذي جوَّزَ الجزمَ، فقال: «وَيَصِحُّ جَزْمُهُ عَلَى لُغَةِ مَنْ لَا يَحْذِفُ حَرْفَ الْعِلَّةِ لِلْجَازِمِ جَوَابًا لِلْأَمْرِ الْوَاصِلِ إِلَيْهِ عَنْهُ (عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) عَلَى حَدِّ: ﴿**قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ**﴾[١٠٠]، عَلَى أَحَدِ الْأَعَارِيبِ فِيهِ»[١٠١].

وعقَّبَ القاريّ على قولِ ابنِ حجرٍ، فقالَ: «وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ حَجَرٍ فَبَعِيدٌ جِدًّا، لِعَدَمِ ظُهُورِ السَّبَبِيَّةِ،

وَإِنَّمَا تَكَلَّفَ بَعْضُهُمْ فِي الْآيَةِ لَهَا لِصَرَاحَةِ الْجَزْمِ، وَأَمَّا أَنَّهُ يَتَكَلَّفُ الْجَزْمَ لِيَتَكَلَّفَ السَّبَبَ النَّاشِئَ عَنْ تَكَلُّفِهِ السَّبَبَ الْعَادِيَّ، فَغَيْرُ صَحِيحٍ»(١٠٢).

وأشارَ الزجاجيّ أنَّ من العربِ منْ يجري المعتلَّ مجرى الصحيحِ، فيقولُ: "زيدٌ يقضي، ويمشي، ويغزو، ويدعو"، فيحركُ آخرهُ في حالِ الرفعِ، لا يحذفُ منهُ في حالِ الجزمِ إلَّا الحركةَ وحدَها، ويدعُ الحرفَ، فيقولُ: "زيدٌ لمْ يقضي، ولمْ يمشي" بإثباتِ الياء، فيجعلُ حذفَ الحركةِ علامةَ للجزمِ، وكذلكَ يقولُ في الرفعِ "زيدٌ يغزو، ويدعو"؛ لأنَّهُ يجريهِ مجرى الصحيحِ، وهي لغةٌ للعربِ مشهورةٌ متفقٌ على حكايتِها. وأنشدوا من هذه اللغة(١٠٣):

ألم يأتيكَ والأنباءُ تَنْمِي ... بما لاقت لَبونُ بني زيادِ

جعلَ إسكانَ "الياء" في يأتيكَ علامةً للجزمِ؛ لأنَّهُ كانَ يضمّها في حالِ الرفعِ(١٠٤).

وأشارَ السيرافيّ أنَّ الوجهَ فيه: " ألم يأتك " تسقط للجزم الياء؛ لأنَّها ساكنة في الرفع غير أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن يقول: " يأتيك " في حال الجزم، إذا كان من قوله: يأتيك في حال الرفع فلحق هذه الضرورة جزم أسكنها، وكان علامة الجزم حذف الضمة(١٠٥).

وكذا أشارَ ابنُ يعيشٍ أنَّها تحذفُ تثبتُ ضرورةً كقولِ الشاعرِ(١٠٦):

هجوت زبّان ثمّ جئت معتذرا ... من هجو زبّان لم تهجو ولم تدع

والشاهد فيه قوله: "تهجو" حيث لم يحذف حرف العلّة، وذلك للضرورة الشعريّة(١٠٧).

وبيَّنَ ابنُ مالكٍ أنَّهُ قدْ يُستغنى عن حذفِ حرفِ العلةِ في الجزمِ، فقالَ: «وإنما كان السكون في الجزم أصلا؛ لأنَّ بنية الفعل لا تنقص به، بخلاف حذف آخره، ولذلك قد يستغنى عن حذفه بتقديره ظاهر الحركة قبل الجزم كـ"ألم يأتيك"»(١٠٨).

وكذا أشارَ صاحبُ الكناشِ أنَّ إثباتها هنا في البيتِ شاذٌ، وذكرَ روايةَ ابنِ كثيرٍ(١٠٩)، في قولهِ تعالى: ﴿ **إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ** ﴾(١١٠)، بإثباتِ الياءِ "يتقي" وفيه تأويلان:

أحدهما: أن تكون من شرطا، وقد حمل يتّقي على الصحيح نحو: يقتدر، ويكون يصبر مجزوما على ما يقتضيه الشرط.

وثانيهما: أن تكون "من" بمعنى "الذي" فيكون يتقي مرفوعا؛ لأنّ رفعه بإثبات الياء ويصبر مرفوعا، أيضا لكن سكّنت لامه تخفيفا حملا للصحيح على المعتلّ، لأنّ المعتلّ تسكّن لامه في الرفع والأول

أولى؛ لأنَّهُ حمل للفرع على الأصل؛ لأنَّ المعتلّ فرع والصحيح أصل، بخلاف الثاني فإنَّهُ حمل للأصل على الفرع(١١١).

وفصَّلَ أبو حيانٍ المسألةَ فقالَ: ونقل من النحويين أن لغةً لبعض العرب إقرار هذه الحروف مع الجازم في سعة الكلام، وأنَّ بعضهم لا يقرها مع الجازم إلا في ضرورةً الشعر، وذهب بعض النحويين إلى أنَّ ما ورد في ضرورةً الشعر من نحو "لم تهجو"، و "ألم يأتيك"، و "لا ترضاها"، ليست هذه الحروف فيها هي من نفس الفعل الذي ينبغي حذفها منه للجازم، بل هي حروف إشباع تولدت عن الحركات التي قبلها، وأنَّ مثل هذه الأفعال مجزومةً بحذف حروف العلة التي من نفس الفعل، فأما قوله تعالى: ﴿ **لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخۡشَىٰ ٧٧**﴾(١١٢)، فاستدل به بعضهم على جواز إقرار الألف مع الجازم؛ لأنَّهُ عنده نهي، وتأوله السيرافي على أنَّهُ مجزومٌ بحذف الألف، وهذه الألف جيء بها لمراعاة الفواصل، كما جاءت في قوله: {الظُّنُونَا} و {السَّبِيلَا} في قراءة من أثبت الألف. وهذا تأويل حسن.

وتأوله بعضهم على أنَّهُ مرفوع لا مجزوم، وهي جملة استئنافيةً، التقدير: وأنت لا تخشى، أخبر تعالى موسى حين نهاه عن الخوف أنَّهُ لا يخشى، فـ "لا" حرف نفي لا حرف نهي(١١٣).

وبيَّنَ عباس حسن أنَّ هناكَ لغةً تجيزُ إبقاءَ حرفِ العلةِ في آخرِ المضارعِ المجزومِ؛ فيكونُ مجزومًا وعلامةُ جزمِهِ السكونُ المقدرِ على حرفِ العلةِ قبلَ مجيء الجازم.... وهذهِ لغةٌ تذكرُ لمجردِ العلمِ بها لاستخدامها في فهمِ النصوصِ القديمةِ الواردةِ بها لا لتطبيقها في استعمالنا(١١٤).

ممَّا سبقَ يتبيَّنُ لنا أنَّ الفعلَ "يدعو" منصوبٌ على إضمارِ "أنْ" وهو ما ذهبَ إليهِ شرَّاحُ الحديثِ.

وأمَّا الجزمُ بإبقاءِ حرفِ العلةِ فهي لغةٌ وردتْ عن العربِ لكنَّها شاذةٌ ولضرورةِ الشعرِ كما صرَّحَ النحويُّونَ بذلكَ، بّيدَ أنِّي وجدتُ توجيهًا للطيبيّ لمْ يذكرهُ القاريّ يُجوِّزُ الجزمَ بإبقاءِ حرفِ العلةِ، ونصُّهُ: «ويجوز أن يكون مجزومًا جوابًا للأمر، وذلك علي تأويل أنَّ هذا الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم، والصحابي يبلغه إلي المريض، فيكون من باب قوله تعالى: ﴿**قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ** ﴾(١١٥)، وعلى هذا يكون لام الفعل وهو حرف العلة قد أثبت في الجزم»(١١٦).

وهو ما أشارَ إليهِ صاحبُ التحريرِ، بقولهِ: جَزْمُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ بِـ "قُلْ" عَلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ هُوَ الْمَقُولُ دَلَّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ. وَالتَّقْدِيرُ: قُلْ لِعِبَادِي أَقِيمُوا يُقِيمُوا وَأَنْفِقُوا

يُنْفِقُوا[١١٧].

لذا فإنَّ النَّصبَ على إضمارِ "أنْ" هو الأولى وهو ما ذهبَ إليهِ شرَّاحُ الحديثِ، وكذا يجوزُ الجزمُ بإبقاءِ حرفِ العلةِ إلَّا أنَّهُ قليلٌ وشاذٌ كما بيَّنهُ النحويُّونَ رحمهم اللهُ.

الخاتمة:

الحمدُ للهِ من قبلُ ومن بعدُ، الحمدُ للهِ على نعمهِ التي لا تُحصى ولا تعدُّ، الحمدُ للهِ الذي أعانني لكي أصلَ لهذهِ المرحلةِ، إذْ أنعمَ عليَّ بإتمامِ هذا البحثِ، وقد توصلتُ إلى أهمِّ النتائجِ، وهي كالآتي:

*أشارت الدراسةُ إلى أنَّ القاريّ أكثرَ من انتقادهِ لابنِ حجرٍ في كتابهِ المرقاةُ وخاصةً في التوجيهاتِ النحويَّةِ.

*بيَّنت الدراسةُ أنَّ القاريّ في بعضِ المسائلِ التي انتقدَ فيها ابنُ حجرٍ لم يكنْ مُحِقًا في انتقادهِ.

*وضَّحت الدراسةُ أنَّ ابنَ حجرٍ كانَ ينقلُ رأيَ من سبقهُ من شرَّاحِ الحديثِ.

*من خلالِ الإطلاعِ على المسائلِ تبيَّنَ أنَّ القاريّ لا ينتقِدُ العلماءَ الذينَ سبقوا ابنَ حجرٍن إنَّما يوجِّهُ انتقادهُ لابنِ حجرٍ فقط.

وهذا فإنْ وفِقْتُ فتوفيقي من اللهِ تعالى، وإنْ أخطأتُ فمن نفسي ومن الشيطانِ الرجيمِ، فالخطأُ صفةٌ مجبولةٌ في النفسِ البشريَّةِ، والكمالُ للهِ وحدهُ تعالى.

وهذا أسألُ اللهَ العليَّ القديرَ ربَّ العرشِ العظيمِ أنْ يجعلَ هذا العملَ خالصًا لوجههِ الكريمِ، وأنْ ينفعَ بهِ دارسي النحو العربي، وآخرُ دعوايَ أن الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

الهوامش:

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ٦٧١/٢.

(٢) المفاتيح في شرح المصابيح: ١١٨/٢، وينظر الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: ١١١/٥، واللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح:٨٧/٤، وشرح المصابيح لابن الملك: ٤٨٣/١، وعُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْند الإمَام أَحْمد:١٧/٣.

(٣) ينظر الكاشف عن حقائق السنن: ٩٨٨/٣.

(٤) ينظر المفاتيح في شرح المصابيح: ١١٨/٢.

(٥) فتح الباري لابن حجر: ٢٢٩/٢، وينظر عمدة القاري شرح صحيح البخاري:٢٩٣/٥.

(٦) ينظر ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري:٧٧/٢.

(٧) فتح الإله في شرح المشكاة،: ٣٥١/٣، برقم (٨١٢).

(٨) الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري: ٣٧٥/٢.

(٩) لم أجد قول السرخسي.

(١٠) الحديث في صحيح مسلم:٩٨/٢، برقم (١٣٨٢).

(١١) ينظر التوشيح شرح الجامع الصحيح: ٧٣٦/٢.

(١٢) سورة آل عمران: (١٧٥).

(١٣) سورة مريم: (٢).

(١٤) سورة المائدة: (٩٥).

(١٥) سورة يوسف:(٣١).

(١٦) ينظر الجمل في النحو: ١٢٠.

(١٧) سورة الأعراف: (١٥٥).

(١٨)ولم ينسب هذا البيت لقائل معين، وانظر الكتاب:١٧/١، والمقتضب ٢/ ٣٢١ و٣٣١، والخصائص ٣/ ٣٤٧، وابن يعيش ٧/ ٦٣ و٨/ ٥١، والصاحبي لابن فارس ١٥١، ومعاني القرآن ٢/ ٣١٤، وأدب الكاتب/ ٥٣٠، والكامل للمبرد/ ٢٠٩، وأمالي السيد المرتضى ٣/ ٤٧.

(١٩) ينظر الأصول في النحو:١٧٨/١.

(٢٠) ينظر علل النحو: ٣٢٢.

(٢١) للاستزادة ينظر المنصوب على نزع الخافضِ وتطبيقاته في القرآن الكريم، مجلة جامعة تكريت، مجلد(١٢)، العدد(٨).

(٢٢) الحديث في صحيح البخاري:١٩٥/١، برقم(٧٩٩)، وسنن أبي داود:٢٠٤/١، برقم(٧٧٠)، والسنن الكبرى للنسائي:٣٣٣/١، برقم(٦٥٣).

(٢٣) ينظر مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ٧١٣/٢.

(٢٤) شرح المصابيح لابن الملك:١٠/٢.

(٢٥) المفاتيح في شرح المصابيح:١٤٦/٢.

(٢٦) فتح الباري لابن حجر:٢٨٦/٢، وينظر لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح:١٥/٣.

(٢٧) الكاشف عن حقائق السنن:١٠١٧/٣.

(٢٨) فتح الإله في شرح المشكاة: ١٥/٤، برقم (٨٧٧).

(٢٩) ينظر الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ١٨٣٨/٥.

(٣٠) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: ١٥٤/٥_١٥٥، وينظر عمدة القاري شرح صحيح البخاري:٧٦/٦.

(٣١) فتح الباري لابن رجب: ٢٠١/٧.

(٣٢) الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري:٤٢٣/٢، وينظر إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري:١١٠/٢_١١١.

(٣٣) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:١٣٨/٣.

(٣٤) ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:١٦٧/٢.

(٣٥) الحديث في سنن الترمذي: ٣١٠/٤، برقم(٢٦٢٢)، وشرح السنة للبغوي: ١٨٠/٢، برقم(٣٤٧).

(٣٦) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ٥١٥/١.

(٣٧) الكاشف عن حقائق السنن: ٨٧٣/٣، وينظر مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ٢٨٣/٢.

(٣٨) فتح الإله في شرح المشكاة: ٢٩/٣، برقم (٥٧٩).

(٣٩) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ٥١٥/١.

(٤٠) ينظر لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح:٣٢٧/٢.

(٤١)الأبيات في الأغاني ٢١/ ٣١.

(٤٢)البيت من بحر البسيط وهو للفرزدق في بعض مراجعه، وليس في ديوانه، وهو في كتاب سيبويه (٢/ ٣٤٠، ٣٤١)، ومعاني الفراء (١/ ٩٠)، والمقتضب (٣/ ٤٢٥)، والغرة لابن الدهان (٢/ ١٨١)، والبحر المحيط (١/ ٤٤٢)، (٣/ ٣٢١)، والتذييل والتكميل (٣/ ٥٨٩).

(٤٣) ينظر الكتاب: ٣٤٠/٢_٣٤١.

(٤٤) ينظر المقتضب: ٤٢٢/٤_٤٢٣.

(٤٥) سورة النساء: (٩٥).

(٤٦) ينظر الإيضاح العضدي: ٢٠٩.

(٤٧) سورة النساء: (٩٥).

(٤٨) ينظر الكشاف: ٥٨٥/١.

(٤٩) ينظر شرح كتاب سيبويه للرماني: ٥٤٠.

(٥٠) ينظر شرح التسهيل: ٣١٢/٢.

(٥١) سورة فاطر: (٣٧).

(٥٢) سورة الفاتحة: (٧).

(٥٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٣٨/٢، وينظر ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ١٩١/٢.

(٥٤) تقدم تخريجه.

(٥٥) ينظر الكتاب: ٣٤٠/٢_٣٤١.

(٥٦) الحديث في صحيح مسلم: ٦٧١/٢، برقم(٩٧٥)، ومسند الإمام أحمد: ٨٩/٣٨، برقم(٢٢٩٨٥)، وسنن ابن ماجة: ٤٩٤/١، برقم(١٥٤٧).

(٥٧) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ١٢٥٧/٤.

(٥٨) الحديث في مصنف ابن أبي شيبة: ٢٧/٣، برقم(١١٧٨٣).

(٥٩) فتح الإله في شرح المشكاة: ١٧٦/٦، برقم (١٧٦٤).

(٦٠) ينظر فيض القدير: ١٦١/٥، و فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام: ٦٢٥/٢.

(٦١) ينظر اللمع في العربية: ١٠٦_١٠٧، و اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٢٩/١.

(٦٢) ينظر علل النحو: ٣٤٧_٣٤٨، و المفصل في صنعة الإعراب: ٦٨.

(٦٣)البيت لعمرو بن الأهتم في الدرر ٣/ ١٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٣٠٦؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧١.

(٦٤) البيت في ديوان الفرزدق: ٢٠٢ _ ٢٠٣ .

(٦٥)الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه: ١٦٩؛ وخزانة الأدب: ٢/ ٤١٣؛ والدرر: ٣/ ١٥؛ والمقاصد النحوية: ٤/ ٣٠٢؛ وهمع الهوامع: ١/ ١٧١.

(٦٦) الكتاب لسيبويه: ٢٣٣/٢_٢٣٤.

(٦٧) المفصل في صنعة الإعراب: ٦٩_٧٠.

(٦٨) شرح المفصل لابن يعيش: ٣٦٩/١_٣٧٠.

(٦٩) الحديث في مسند أبي داود: ٤٩٨/٢، برقم(١٢٧٣)، ومسند الإمام أحمد: ٢٥٠/٣، برقم(١٧٢٥).

(٧٠) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: ٢٦.

(٧١) الرواية في مصنف ابن أبي شيبة: ٢٧/٣، برقم(١١٧٨٣).

(٧٢) الحديث في سنن أبي داود:٢١٠/١، برقم(٢٨٧)، وسنن الترمذي: ١٨٨/١، برقم(١٢٨)، و شرح السنة للبغوي:١٤٨/٢، برقم(٣٢٦).

(٧٣) ينظر الكاشف عن حقائق السنن: ٣٦٨/٣.

(٧٤) قال أبو حيان في البحر المحيط ٢/ ٢١٣: (وقرئ أن يتم برفع الميم ونسبها النّحويّون إلى مجاهد) وهي في شواذ ابن خالويه ١٤، وانظر: المفصل ٣١٥، شرحه ٨/ ١٤٣، شرح الكافية ٢/ ٢٣٤.

وهي في المغني ٤٦، وشواهد التوضيح ١٨٠ منسوبة إلى ابن محيصن.

(٧٥) سورة البقرة: (٢٣٣).

(٧٦)الحديث ضعيف ورد في الطيوريات:١٣٥٨/٤، برقم(١٣١٨)، وضعيف الجامع الصغير وزيادته:٤٢٧٥/٦٢١ ، وقد ورد في كشف الخفاء ١٢٦/٢برواية أخرى وهي "كما تكونون" وقد ذكره بالرواية الأولى ابن الحاجب في شرحه على المفصل ٢٣٤/٢.

(٧٧) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ٥٠٤/١.

(٧٨) فتح الإله في شرح المشكاة:٤٥٥/٢، برقم (٥٦١).

(٧٩)البيت لم أعثر على قائله وقبله بيتين، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٣؛ والإنصاف ٢/ ٥٦٣؛ والجنى الداني: ٢٢٠؛ وجواهر الأدب: ١٩٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤؛ والخصائص ١/ ٣٩٠؛ ورصف المباني: ١١٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٠٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٣ (أنن)؛ ومجالس ثعلب ص ٢٩٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٠؛ والمنصف ١/ ٢٧٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٠.

(٨٠) ينظر الخصائص: ٣٩٠/١.

(٨١) تقدم تخريجه.

(٨٢) قال أبو حيان في البحر المحيط ٢/ ٢١٣: (وقرئ أن يتم برفع الميم ونسبها النّحويّون إلى مجاهد) وهي في شواذ ابن خالويه ١٤، وانظر: المفصل ٣١٥، شرحه ٨/ ١٤٣، شرح الكافية ٢/ ٢٣٤.

وهي في المغني ٤٦، وشواهد التوضيح ١٨٠ منسوبة إلى ابن محيصن.

(٨٣) سورة البقرة: (٢٣٣).

(٨٤) ينظر المفصل في صنعة الإعراب:٤٢٩_٤٣٠.

(٨٥) ينظر الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٢٧٨/١.

(٨٦)قال أبو حيان في البحر المحيط ٢/ ٢١٣: (وقرئ أن يتم برفع الميم ونسبها النّحويّون إلى مجاهد) وهي في شواذ ابن خالويه ١٤، وانظر: المفصل ٣١٥، شرحه ٨/ ١٤٣، شرح الكافية ٢/ ٢٣٤.

وهي في المغني ٤٦، وشواهد التوضيح ١٨٠ منسوبة إلى ابن محيصن.

(٨٧) سورة البقرة: (٢٣٣).

(٨٨) تقدم تحريجها.

(٨٩) ينظر الانصاف في مسائل الخلاف:٤٥٩/٢_٤٦٠.

(٩٠) ينظر شرح التسهيل: ١١/٤، وشرح المفصل:٢٢٥/٤، وأمالي ابن الحاجب:٢٢٧/٢، وارتشاف

الضرب:٤/١٦٤٠، ووالتذييل والتكميل:٥/١٦٧.

([٩١]) تقدم تخريجه.

([٩٢]) ينظر شرح أبيات مغني اللبيب: ١/١٣٥_١٣٦.

([٩٣]) سورة آل عمران: (٤١).

([٩٤]) ينظر البحر المحيط في التفسير: ٣/١٣٩.

([٩٥])قال أبو حيان في البحر المحيط ٢/ ٢١٣: (وقرئ أن يتم برفع الميم ونسبها النّحويّون إلى مجاهد) وهي في شواذ ابن خالويه ١٤، وانظر: المفصل ٣١٥، شرحه ٨/ ١٤٣، شرح الكافية ٢/ ٢٣٤.

وهي في المغني ٤٦، وشواهد التوضيح ١٨٠ منسوبة إلى ابن محيصن.

([٩٦]) سورة البقرة: (٢٣٣).

([٩٧]) ينظر شرح المفصل: ٤/٢٢٥.

([٩٨]) الحديث في سنن ابن ماجة: ١/٤٦٣، برقم (١٤٤١).

([٩٩]) الكاشف عن حقائق السنن: ٤/١٣٥٨. وللإستزادة ينظر التيسير بشرح الجامع الصغير:١/٩٤، وفيض القدير:١/٣٤١، والسراج المنير شرح الجامع الصغير:١/١١٥، و مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:٥/٢٧٨.

([١٠٠]) سورة إبراهيم: (٣١).

([١٠١]) فتح الإله في شرح المشكاة: ٥/٤٧٨، برقم (١٥٨٨).

([١٠٢]) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:٣/١١٥٢.

([١٠٣])البيت لقيس بن زهير في الأغاني:١٧/ ١٣١، وخزانة الأدب: ٨/ ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢، والدرر: ١/ ١٦٢، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٣٤٠، وشرح شواهد الشافية: ٤٠٨، وشرح شواهد المغني:٨٠٨، والمقاصد النحوية: ١/ ٢٣٠، ولسان العرب :١٤/ ١٤.

([١٠٤]) ينظر الإيضاح في علل النحو: ١٠٤.

([١٠٥]) ينظر شرح كتاب سيبويه: ١/١٩٩.

([١٠٦])البيت لم يعرف قائله ورد في المنصف:٢/ ١١٥، والإنصاف: ١/ ٢٤، وشرح المفصل:١٠/ ١٤٠ – ١٠٥، وشرح الشافية:٣/ ١٨٣، وشرح الشواهد: ١/ ٩٠٣، وشرح التصريح: ١/ ٨٧، ومناهج الكافية:٢/ ٢١٩، وهمع الهوامع:١/ ٥٢، وشرح الأشموني: ١/ ٨٧.

([١٠٧]) ينظر شرح المفصل: ٥/٤٨٨.

([١٠٨]) شرح التسهيل :١/٤٠.

([١٠٩]) ينظر النشر في القراءات :٢/ ٢٩٧، قرأ قنبل بياء في الوصل والوقف وحذفها الباقون في الوصل والوقف.

([١١٠]) سورة يوسف: (٩٠).

([١١١]) ينظر الكناش في فني النحو والصرف:٢/٢٩٠.

([١١٢]) سورة طه: (٧٧).

([١١٣]) ينظر التذييل والتكميل: ١/٢٠٨.

([١١٤]) ينظر النحو الوافي:١/١٨٥.

([١١٥]) سورة إبراهيم: (٣١).

([١١٦]) الكاشف عن حقائق السنن:١٣٥٨/٤.

([١١٧]) ينظر التحرير والتنوير:٢٣١/١٣.

المصادر والمراجع

١. البخاري، م، (١٤٢٢)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلَّى الله عليه وسلم وأيامه، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة

٢. القاريّ، ع، (٢٠٠٢)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، دار الفكر، بيروت_ لبنان.

٣. المُظْهِري، ح، (٢٠١٢)، المفاتيح في شرح المصابيح، دار النوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية – وزارة الأوقاف الكويتية.

٤. الكرماني م، (١٩٣٧)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان.

٥. شمس الدين البِرْماوي، ش، (٢٠١٢)، اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا.

٦. ابن المَلك، م، (٢٠١٢)، شرح مصابيح السنة للإمام البغوي، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، إدارة الثقافة الإسلامية، ط١.

٧. السيوطي، ع، (د، ت)، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، تحقيق: حسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٨. الطيبيّ، ش، (١٩٩٧)، شرح الطيبيّ على مشكاة المصابيح المسمى بـ(الكاشف عن حقائق السنن)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز(مكة المكرمة_ الرياض).

٩. العسقلاني، أ، (١٣٧٩)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، أشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة – بيروت.

١٠. العيني، م، (د.ت)، عمدة القاريّ شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي_ بيروت.

١١. القسطلاني، أ،(١٣٢٣)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط٧.

١٢. ابن حجر الهيتميّ، أ، (٢٠١٥)، فتح الإله في شرح المشكاة، تحقيق: الشيخ أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، ط١.
١٣. الكوراني، أ، (٢٠٠٨)، الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت_ لبنان، ط١.
١٤. النيسابوري، م، (د، ت)، صحيح مسلم، دار الجيل بيروت _ دار الأفاق الجديدة ._ بيروت.
١٥. السيوطي، ع، (١٩٩٨)، التوشيح شرح الجامع الصحيح، تحقيق: رضوان جامع رضوان، مكتبة الرشد – الرياض.
١٦. الفراهيدي، خ، (١٩٩٥)، الجمل في النحو، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، .
١٧. المبرد، م، (د.ت)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب_ بيروت.
١٨. ابن يعيش، ي، (٢٠٠١)، شرح المفصل للزمخشريّ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط١.
١٩. ابن جني، ع، (د، ت)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٢٠. ابن السراج، م، (د، ت)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
٢١. ابن الوراق، م، (١٩٩٩)، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض _ السعودية.
٢٢. الدِّهلوي، ع، (٢٠١٤)، لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، تحقيق: تقي الدين الندوي، دار النوادر، دمشق – سوريا.
٢٣. الجوهري، إ، (١٩٨٧)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت.
٢٤. ابن رجب، ز، (١٤٢٢)، فتح الباري، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن الجوزي – السعودية / الدمام.
٢٥. الكوراني، أ، (٢٠٠٨)، الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، تحقيق: الشيخ أحمد عزو

عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت_ لبنان، ط١.
٢٦. ابن هشام، ع، (د، ت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٢٧. الأشموني، ع، (١٩٩٨)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان.
٢٨. أبو داود، س، (د.ت)، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا_ بيروت.
٢٩. الترمذي، م، (١٩٩٨)، سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت.
٣٠. البغوي، م، (١٩٨٣)، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت.
٣١. أبو حيان، م، (١٤٢٠)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت.
٣٢. الزمخشريّ، م، (١٩٩٣)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال_ بيروت، ط١.
٣٣. ابن الحاجب، ج، (٢٠١٠)، الكافية في علم النحو، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب_ القاهرة، ط١.
٣٤. الزمخشري، م، (١٤٠٧)، الكشاف، دار الكتاب العربي – بيروت.
٣٥. ابن الأنباري، ع، (٢٠٠٣)، الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية.
٣٦. ابن مالك، م، (١٩٩٠)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١.
٣٧. ابن مالك، م، (١٩٩٠)، شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

٣٨. ابن الحاجب، ع، (١٩٨٩)، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت.

٣٩. أبو حيان، م، (١٩٩٨)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١.

٤٠. أبو حيان، م، (د، ت)، التذييل والتكميل، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا.

٤١. ابن هشام، ع، (١٩٨٥)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر_ دمشق، ط٦.

٤٢. سيبويه، ع، (١٩٨٨)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٣.

٤٣. أبو علي الفارسي، (١٩٦٩)، الإيضاح العضدي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود.

٤٤. الرماني، ع، (١٩٩٨)' شرح كتاب سيبويه، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، الرياض – المملكة العربية السعودية.

٤٥. النجار، م، (٢٠٠١)، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة.

٤٦. ابن حنبل، أ، (٢٠٠١)، مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة.

٤٧. ابن ماجة، م، (د، ت)، سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

٤٨. ابن أبي شيبة، ع، (١٤٠٩)، مصنف ابن ابي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض.

٤٩. المناوي، ز، (١٣٥٦)، فيض القدير، المكتبة التجارية الكبرى – مصر.

٥٠. ابن عثيمين، م، (٢٠٠٦)، فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام، تحقيق: صبحي بن محمد رمضان، أم إسراء بنت عرفة بيومي، ط١.

٥١. ابن جني، ع، (د.ت)، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية_ الكويت.

٥٢. أبو البقاء، ع، (١٩٩٥)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق.

٥٣. السيوطي، ع، (د.ت)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية_ مصر.

٥٤. العيني، ب، (٢٠١٠)، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية.

٥٥. العكبري، ع، (١٩٩٩)، إعراب ما يشكل في ألفاظ الحديث، تحقيق: حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر/ القاهرة.

٥٦. ابن مالك، م، (٢٠٠٠)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية.

٥٧. ابن الصائغ، م، (٢٠٠٤)، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١.

٥٨. المباركفوري، ع، (١٩٨٤)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء_ الجامعة السلفية_ بنارس الهند، ط٣.

٥٩. الوَلَّوي، م، (١٩٩٦)، ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، دار المعراج الدولية للنشر، ط١.

٦٠. شهاب الدين الأندلسي، أ، (٢٠٠١)، الحدود في علم النحو، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١١٢.

٦١. القُوجَوي، م، (١٩٩٥)، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت_ لبنان، دار الفكر، دمشق_ سورية، ط١.

٦٢. ابن جني، ع، (د.ت)، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية_ الكويت.

٦٣. ابن الأثير، م، (١٤٢٠)، البديع في علم العربية، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة_ المملكة العربية السعودية، ط١.

٦٤.ابن الحاجب، ج، (٢٠١٠)، الكافية في علم النحو، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب_ القاهرة، ط١.

٦٥.النووي، م، (١٣٩٢)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي_ بيروت، ط٢.

٦٦.السبكي، م، (١٣٥١_١٣٥٣)، المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود، تحقيق وتصحيح: أمين محمود محمد خطاب من بعد الجزء السادس، مطبعة الإستقامة، القاهرة_ مصر، ط١.